

فصارت القوانين التي تمنح في فلسطين لا توضع كي تطبق عليه ، والقوانين الأخرى في المجتمعات العربية لا تطبق عليه - يستثنى من ذلك سوريا جزئياً - ، والفلسطينيون ليسوا مستهدفين بها على كل حال .

من هنا تجد الحركة النقابية الفلسطينية نفسها حيال اوضاع شديدة الخصوصية ، كما تجد نفسها مطالباً باستنباط وسائلها الخاصة للتعامل مع الاوضاع السياسية - الاجتماعية السائدة . خصوصية هذا الوضع النقابي وتميزه « ميز ايضاً مهمة النقابة الفلسطينية تجاه الثورة » (ص ٦٥) . ولأن الفلسطينيين موصولون عن المجتمع الصهيوني وخارج مؤسساته ، فإن الجانب « السلبى » للنضال النقابي ، بمعنى استخدام النضال المطلبى كسلاح سياسي لضعاف النظام ، يكاد يكون معدوماً في الساحة الفلسطينية (باستثناء الأردن) .

بهذا ، تتحدد ملامح التنظيم النقابي المطلوب ، في انه « تنظيم جماهيري يتصدى لمهمة سياسية - اجتماعية تهدف الى تنظيم اوسع القطاعات الشعبية وتنسيق جهودها لتدعيم الثورة وتصعيدها » (ص ٦٦) ، وذلك تغدو مهماته كما يلى :

١ - مهمة سياسية ، اعداد الجماهير لخوض النضال السياسي الذي يكمل العمل القتلى للثورة . ٢ - مهمة اجتماعية ، تهدف الى اقامة تجربة حياتية جديدة . ٣ - مهمة مطلبية . ٤ - مهمة تنظيمية .

ويظل القسم الاهم من الدراسة ، بتدويرى الشخصى ، هو قسم « ملاحظات نقدية حول واقع الحركة النقابية الفلسطينية » ، حيث يحرص الباحث لملاحظاته في ملاحظتين اثنتين ، الاولى ، هي ضعف البنية التنظيمية ، وتمثل في ١ - قلة عدد الاعضاء ، ٢ - ضعف التماسك الداخلى ، ٣ - التداخل بين الولاء النقابي والولاء التنظيمى . اما الثانية ، فعلى صعيد النشاط العام ، حيث « نلاحظ ان هذا النشاط يتركز على الاعلام الخارجى على حساب المتوجه نحو التجمعات السكانية » (ص ٩٠) ، مع ان المفروض ان يحصل العكس ، على اعتبار ان « المهمة التاريخية التي يمكن لتنظيماتنا الجماهيرية ان تؤديها تأتي من خلال اسهام هذه التنظيمات في اقامة تجربة حياتية

والمتظاهر والاعلان) ، للتعبير عن مواقفها وكوسيلة للحصول على مطالبها . والقضية الثانية قضية مادية تعبر عن نفسها بالمطالب المهنية المختلفة ... » (ص ٥٢) .

ما هو دور النقابات والتنظيمات الجماهيرية في معركة التحرر الوطني والثورة المسلحة ؟ يؤكد الباحث على ان النقابة معنية بالصراع : أ - لكونها تمثل قطاعاً شعبياً ، ب - لان مختلف القضايا الاجتماعية تصبح مرهونة بنتيجة الصراع المحتدم بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة ، اي ان المسألة الاستراتيجية - حسم الصراع وتقرير المصير السياسي - تمتص في هذه المرحلة كافة القضايا الأخرى (ص ٥٥) . وهذا ينطبق كلياً على الظروف الفلسطينية . ان مسألة القهر القومي وطنيان القضية السياسية على غيرها في العمل النقابي صارخة الواضوح ، حتى في مرحلة ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ . « قبل عام ١٩٤٨ ، كان يستحيل حل المسألة الاجتماعية في ظل الاستعمار البريطاني والغزو الصهيوني المتزايد . وفي الواقع الذي حصل بعد النكبة وما حصل من تفكك وانهار للمجتمع الفلسطيني ، بات واضحاً انه من غير الممكن اصلاح المسألة الاجتماعية في ظل هذا الواقع وخارج الارض الفلسطينية » (ص ٥٩) . لقد جعل هذا الواقع النضال النقابي الفلسطيني يختلف كلية عن غيره من النضال النقابي في البلدان النامية الأخرى ، فالعمل السياسي ، في الأخرى ، لاحق على العمل النقابي . في الواقع الفلسطيني ، النضال المطلبى ثانوي ، حيث « العمل النقابي لاحق على العمل السياسي » (ص ٦١) .

(تنبني الإشارة الى ان هذا الفصل الثامن مليء بالتعميم وبالنتائج النظرية الكبيرة ، التي كان من الضروري التوقف حيالها والثاني في الحكم عليها ، وما يفقر للكاتب هو ان طبيعة الدراسة وحجمها لا يحتلان كثيراً من التشعبات والتفرعات الجانبية) .

في الفصل الثالث « حول الحركة النقابية الفلسطينية » ، يناقش الباحث اسباب تميز الحركة النقابية الفلسطينية وخصوصياتها : تجزؤها نتيجة التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني ، بالإضافة الى طبيعة النظام الصهيوني الذي يواجهه ، والانظمة الأخرى التي « لجأ » الى مجتمعاتها ،